

Distr.: General
1 October 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والسبعون

البند 8 من جدول الأعمال

المناقشة العامة

رسالة مؤرخة 28 أيلول/سبتمبر 2021 موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

وفقا للتعليمات المنشورة بشأن ممارسة حق الرد، تود المملكة المتحدة أن تمارس حقها في الرد على بيان أدلى به ممثل موريشيوس الموقر.

ففي 24 أيلول/سبتمبر 2021، وفي إطار البند 8 من جدول أعمال الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة المعنون "المناقشة العامة"، أورد ممثل موريشيوس في كلمته إشارة إلى سيادة المملكة المتحدة على الإقليم البريطاني في المحيط الهندي، ورداً عليها تود المملكة المتحدة إدراج البيان التالي في المحضر الرسمي لوقائع الجلسات:

لا يخامر المملكة المتحدة أدنى شك في سيادتها على أرخبيل شاغوس، الذي ما فتئ يخضع للسيادة البريطانية منذ عام 1814. ولم يكن لموريشيوس قط سيادة على الأرخبيل، ونحن لا نقر ادعاءها. ومع ذلك، فنحن ملتزمون منذ عهد بعيد، بموجب تعهد قطعناه أول مرة في عام 1965، بالتنازل عن سيادتنا على الإقليم لفائدة موريشيوس عندما تنتهي الحاجة إليه لأغراض دفاعية. ونحن متمسكون بذلك بالالتزام.

إن هذا النزاع نزاعٌ ثنائي، وهو ليس مسألة من مسائل إنهاء الاستعمار. وقد شعرت المملكة المتحدة بخيبة الأمل لما أُحيلت هذه المسألة إلى محكمة العدل الدولية، وهو ما يتعارض مع المبدأ القائل بأن المحكمة ينبغي ألا تنتظر في المنازعات الثنائية دون موافقة كلتا الدولتين المعنيتين. والفتوى الصادرة في عام 2019 هي عبارة عن مشورة قُدمت إلى الجمعية العامة بناء على طلبها؛ وهي ليست حكماً ملزماً قانوناً.

ويساعد مرفق الدفاع المشترك بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة في الإقليم البريطاني في المحيط الهندي على إبقاء الناس آمنين في بريطانيا وفي جميع أنحاء العالم، وعلى مكافحة بعض أخطر التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان. ويظل هذا المرفق أيضاً متأهباً للاستجابة سريعاً



الرجاء إعادة استعمال الورق



في أوقات الأزمات الإنسانية في المنطقة. ولا يتسنى الاضطلاع بهذه المهام إلا في إطار سيادة المملكة المتحدة.

والمملكة المتحدة على علم بالحكم الذي صدر في 28 كانون الثاني/يناير عن الدائرة الخاصة في المحكمة الدولية لقانون البحار التي أنشئت للنظر في النزاع المتعلق بتعيين الحدود البحرية التي ادعت موريشيوس أنها موجودة بين موريشيوس وملديف في المحيط الهندي. والمملكة المتحدة ليست طرفاً في هذه الإجراءات، التي لا يمكن أن يكون لها أي أثر على المملكة المتحدة أو على تعيين الحدود البحرية بين المملكة المتحدة (فيما يتعلق بالإقليم البريطاني في المحيط الهندي) وجمهورية ملديف.

وتعرب حكومة المملكة المتحدة، شأنها شأن الحكومات المتعاقبة التي سبقتها، عن أسفها الشديد للطريقة التي رُحِّل بها سكان شاغوس من الإقليم البريطاني في المحيط الهندي في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن الماضي. وقد دُفعت تعويضات كبيرة (تبلغ قيمتها حوالي 15,5 مليون جنيه إسترليني بالأسعار الحالية) لسكان شاغوس منذ ذلك الوقت، وجرت تسويتها تسوية كاملة ونهائية. وعلاوة على ذلك، أعلنت المملكة المتحدة طوعاً في عام 2016 إنشاء حزمة دعم اختيارية تبلغ قيمتها حوالي 40 مليون جنيه إسترليني لتحسين سبل عيش سكان شاغوس في المجتمعات المحلية التي يعيشون فيها الآن.

وقد جرى بيان موقف المملكة المتحدة الكامل فيما يتعلق باستمرار سيادتها على الإقليم البريطاني في المحيط الهندي في عرض المملكة المتحدة الوارد في تقرير الأمين العام المؤرخ 18 أيار/مايو 2020 (A/74/834).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة، في إطار البند 8 من جدول الأعمال.

(توقيع) باربرا وودوارد